العلاقات السياسية والامنية بين الاردن والعراق ٢٠٠٣ – ٢٠١٠م

م.م منذر نعمان مشعان عبد الخالدي

المديرية العامة لتربية القادسية

munther1432@gmail.com

الملخص:

اتسمت الروابط السياسية بين العراق والمملكة الأردنية الهاشمية بمزيج من الصداقة والعداء. إلا أن التحالفات والصداقة كانت أبرز مظاهر علاقات الدول منذ تأسيسها، واستمرت هذه العلاقة في التطور بشكل كبير حتى إنشاء الاتحاد العربي الهاشمي عام ١٩٥٨م، إلا أن مدة هذا الارتباط لم تعد أطول. نظراً لسقوط النظام الملكي في العراق في ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨م، إذ اتسمت بالتقلبات والركود والتحسن خلال العهد الجمهوري من ١٩٥٨–١٩٨٣م، تركز هذه الدراسة على الأهمية الاستراتيجية لتأثيرات الحرب الأمريكية. احتلال العراق عام ٢٠٠٣م، وكذلك طريقة إدارة وتوجيه هذه التأثيرات من قبل الحكومة الأمريكية. فضلا عن ذلك، تستكشف هذه الدراسة الأهمية السياسية للبيانات والأحداث المحيطة بالعلاقة على المستويين المحلي والدولي، وكذلك طريقة جمع هذه البيانات وتقييمها. وأخيراً، تستكشف هذه الدراسة مدى تطبيق البيانات وتبرير الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م. أما فيما يتعلق بالعوامل السياسية، فقد ناقشوا محاولات الدولة تعزيز قوتها أو نفوذها في الدول الأجنبية وكسب الحلفاء والشركاء من خلال التحالفات. ونتيجة لذلك، شهدت العلاقة بين البلدين بعد عام ٢٠٠٣ زيادة في عدد الزيارات بين المسؤولين العراقيين والأردنيين وتوقيع العديد من الاتفاقيات المشتركة التي استفادت منها الدولتان. بالإضافة إلى ذلك، تم تسهيل تعيين السفراء وتطوير الاستخبارات. وكل ذلك كان نتيجة تصفية العديد من القيادات الإرهابية التي ظهرت بعد عام ٢٠٠٣. .

الكلمات المفتاحية : العلاقات الثنائية – العملية السياسية – العلاقات الامنية – التنسيق الامني

Political and security relations between Jordan and Iraq 2003 – 2010

Assistant Lecturer :

Munther noman Mishaan Abid Al:Khaledi

General Directorate of Education in Al- Qadisiyah

البريد الالكتروني : munther1432@gmail.com

Abstract :

The political relations between Iraq and the Hashemite Kingdom of Jordan were characterized by oscillation between friendship and alliance to outright hostility. However, friendship and alliance were the prominent feature of the relations between the two countries since their inception, and this relationship continued to proceed in a distinguished manner until the establishment of the

Hashemite Arab Union in 1958 AD, but the duration of this union did not last longer. Due to the overthrow of the monarchy in Iraq on July 14, 1958 AD, which was characterized by fluctuations, stagnation, and improvement during the Republican era 1958-2003 AD, this study deals with the strategic importance in the comprehensive sense of the effects left by the American occupation of Iraq in 2003 AD, in addition to the process of cooperation and interaction based on mutual interests between the two sides. Historical relations in light of the political data and circumstances surrounding the relationship at the local and international levels In addition, one of the pillars on which foreign policy is based and the processes of managing and directing foreign policy are justified in various formulas, including preserving the national interest. As for political considerations, they cover the attempts made by the country to improve its power or influence abroad and win allies and partners through alliances for that purpose. Relations between the two countries after 2003 witnessed an exchange of visits between Iraqi and Jordanian officials and their signing of many joint agreements in the interest of the two countries and framing their relations, the appointment of ambassadors and intelligence cooperation. All of this resulted in the liquidation of many of the terrorist leaders that emerged after 2003 .

Key Words : Bilateral relations – Political process – Security relations - Security coordination

المقدمة :

تعود جذور العلاقات بين العراق والاردن الى عام ١٩٢١م إذ تشكيل اول حكومة عراقية مؤقتة في العهد الملكي وذلك عندما تولى الامير عبد الله بن الشريف حسين قيادة امارة شرق الاردن والملك فيصل قيادة العراق ، ان البدايات الاولى لتلك العلاقات مرت بالكثير من مراحل الانكماش والتوتر وعدم ثباتها على المدى البعيد، أذ شهد شد وجذب وفتور وتنافر لكن صلة الجوار وطبيعة التداخل بين المجتمعين العراقي والاردني فضلا عن تعدد قضايا الاتفاق والمصير المشترك للدولتين ومواطن الاختلاف تحتم بشكل كبير دراسة تلك العلاقة لمعرفة الامكانات المتبادلة للدولتين في التعاطي مع بعض بما من شأنه استمرار تلك العلاقة وترصينها والتخلص من الخلل والخلاف ، ان الجانبان العراقي والاردني ادركا ضرورة التعاون المشترك منذ قيام الاتحاد العربي الهاشمي قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م وما تزامن مع ذلك من احداث وتطورات وبعد عام ١٩٦٨م حاولت الحكومة العراقية اعادة العلاقات واسدال الستار عن الماضي والسعي الحثيث لإيجاد علاقات متطورة تعكس بشكل واضح افاق التعاون المشترك مع العلم ان العراق بلد نفطي فقد كان الدولة الوحيدة الذي وقفت مع الاردن وقتذاك فضلاً عن احداث الثمانينات والتسعينات التي تمثلت في حربي الخليج الاولى والثاني ، وبعد الاحتلال الاميركي للعراق عام ٢٠٠٣م وتشكيل اول حكومة عراقية عام ٢٠٠٤م اعترفت المملكة الأردنية الهاشمية رسمياً بالحكومة العراقية الناشئة برئاسة إياد علاوي كأول حكومة يقودها العراق. فالأهداف المشتركة هي السبب الأساسي لطبيعة العلاقات بين الدول وتبعات البيئة الدولية

والضغوطات المفروضة على الدول، ولا يمكن إبطال تأثير التحولات التي طرأت على النظام الدولي بعد انتهاء الحرب. وتتسم الكثير من تفاعلات العراق مع العالم العربي بالبرودة، إضافة إلى وجود أوجه تشابه أدت إلى ارتباط البلدين وتطور العلاقات الإيجابية..

المبحث الاول : العلاقات السياسية العراقية – الاردنية بعد تشكيل الحكومة المؤقتة في العراق :

يتسم الموقف العام للدول العربية من عملية الانتقال السياسي في العراق التي بدأت عام ٢٠٠٣ بالسلبية والحذر. لقد ظلت الدبلوماسية العربية مسطحة وتفتقر إلى التحرك، على الرغم من المحاولات المتقدمة التي قامت بها البلاد لإغراء المجتمع العربي وزيادة الحضور الدبلوماسي للبلاد، بعد انتهاء حرب الخليج الثالثة واستيلاء الولايات المتحدة على العراق. الحكومات البريطانية والفرنسية والألمانية، حتى بدأت الإدارة الأمريكية بالبحث عن حلفاء جدد في المنطقة بهدف إنجاحها في مساعيها السياسية والعسكرية في العراق. ولعل دول المنطقة الأخرى كان لها دور أكبر في التفكير الأميركي في هذه الأمور، ونتيجة لذلك اعتقد الأردن أن دوره في نجاح الأجندة الأميركية هو دوره. وما يعتبر مشروعا، ومن بين المبررات المختلفة، العلاقة الاستراتيجية مع البيت الأبيض، فضلا عن تصور القيادة الأردنية لضرورة الأخذ بنتائج الحرب على العراق وعدم سرد ما حدث خلال الأزمة أو الخليج الثاني. حرب ١٩٩٠-١٩٩١م، والضمانات التي حصل عليها الأردن من أمريكا على صعيد الدعم. ويتجلى المناخ السياسي السائد في المجتمعات السياسية الأردنية الداخلية والخارجية، وكذلك القضية الفلسطينية، بالإضافة إلى الرغبة في إيجاد حل مشروع وعادل لها (١). وتتمثل طبيعة الدور الأردني فيما يتعلق بالوضع السياسي الجديد في العراق في جهودهم لتدريب عدد كبير من القوات الأمنية العراقية وسعيهم لبسط السيطرة على حدود البلاد ومنع تسلل المسلحين إلى الأراضي العراقية. وبالإضافة إلى الجهود المتواصلة التي يبذلها الأردن لتشجيع بعض الأطراف العراقية على المشاركة في العملية السياسية، فإن هذه الجهود كانت تهدف إلى الحفاظ على التحالف القديم مع العراق. إلا أنهم لم ينجحوا ولم يحققوا أهدافهم. موافقة شعبية كافية ودعم (٣).

وكان لقاء بين الملك عبد الله الثاني وسفير بول بريمر، الحاكم المدني للعراق، خلال المنتدى الاقتصادي العالمي في الأردن في حزيران/يونيو من عام ٢٠٠٣. واقترح الملك إمكانية المساعدة، بحسب جلالة الملك، "أنا أنا مهتم جدًا بالطريقة التي يمكن للأردن أن يساعدك بها في الأمور الأمنية". ومع ذلك، شكر بريمر الملك ببساطة على العرض الذي قدمه وتعهد بالرد على المكالمة. وعن وجهة نظر الملك خلال اللقاء، أوضح أنه تحدث مع بريمر حول قراره بحل الجيش العراقي وتداعياته على الوضع الداخلي في العراق، على حد وصفه. هذا المشروع هو مثال ناجح لحالة الضياع والفوضى. رد بريمر على اللهجة الجافة والقصيرة للسؤال ببيان مقتضب، "أعرف بالضبط ما يجب أن أفعله، وهناك شكل من أشكال التعويض. أنا المسؤول عن الوضع. وبغض النظر عن ذلك، فأنا أقدر تعليقاتك". ورغم مخاوف بعض الدول العربية من التحولات

السياسية التي شهدها العراق، إلا أنه لوحظ أن وجهة نظر الأردن كانت مختلفة في هذا الشأن، من خلال تتبع المواقف واللقاءات التي جرت خلال هذه الفترة، كما قال رئيس الوزراء الأردني علي وبحث أبو الراغب ووزير خارجيته مروان المعشر الأوضاع مع رئيس مجلس الحكم العراقي الدكتور ابراهيم الجعفري والوفد المرافق له الذي زار الأردن في آب ٢٠٠٣. هذا ما أكده خلال مناقشته مع أعضاء المجلس الانتقالي، التي أشار خلالها إلى أن عضو المجلس الأردني كان اعترافا صريحا ومباشرا بالظروف الصعبة التي يعيشها الشعب العراقي حاليا. وأكد رئيس الوزراء الأردني أن بلاده ستواصل التواصل السياسي والاقتصادي والإنساني مع بلاده، وأنهم سيدعمون الشعب العراقي في جهوده للتغلب على الظروف الصعبة التي يعيشها حاليا. ووصف راغب تشكيل المجلس الانتقالي بأنه خطوة إيجابية نحو حكومة عراقية منتخبة تضم كافة الطوائف والمكونات الدينية في البلاد. كما دعا المجلس الانتقالي إلى تولي كافة مسؤولياته بشكل أكثر فعالية لإدارة شؤون الدولة، وطلب دعم الشعب العراقي الذي بدوره سيقدم الدعم اللازم لضمان تعامل الدول العربية مع الأزمة. كممثل للشعب العراقي في هذه المرحلة الانتقالية(٤).

وفي أغسطس من عام ٢٠٠٣، سافر رئيس الوزراء الأردني أبو الراغب إلى الكويت في مهمة رسمية. وخلال هذه الفترة، أعلن في تصريحاته الصحفية أن الأردن يعترف بالحكومة العراقية الانتقالية ويدعم سياسات الاحتلال الأمريكية في العراق. وتوبيخ أساليب النظام العراقي السابق، مبرزا أهمية الوجود الأمريكي في الحفاظ على وحدة البلاد. كما تسببت هذه التصريحات في رفض شعبي ورسمي في الأردن، مما دفع بعض أعضاء مجلس الأمة الأردني، وخاصة المنتمين إلى جبهة العمل الإسلامي، إلى التشكيك في الموقف الأردني الحقيقي من الغزو الأمريكي للعراق، وهو الأمر الذي ولم يتطرق أبو الراغب إلى ذلك، بل قال: إن للأردن مصلحة كبيرة في العراق(٥). وحدثت خلافات حادة بين أحزاب المعارضة الأردنية بسبب اختلاف وجهات نظرها بشأن مجلس الحكم الانتقالي العراقي، ما أدى إلى مزيد من الانقسامات الداخلية في صفوفها، وتحديدا بعد إعلان الحزب الشيوعي الأردني دعمه لمجلس الحكم والمشاركة في عضويته. وهو ما أدى إلى خلاف بين بقية الأحزاب برعاية اللجنة من جهة، وحزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن الذي صمت عن الموضوع، فيما أشارت مصادر معارضة إلى تورط الحركة الإسلامية في الأردن. في النزاع. وأدى بيان وزارة الإعلام بتاريخ ٧ أغسطس ٢٠٠٣ بشأن تورط حزب جبهة العمل الإسلامي في اختطاف سيدة تدعى أميني (وهو ما نفاه الحزب)، إلى إضافة هذا الحزب إلى قائمة التنظيمات المتورطة في عملية اختطاف السيدة أميني. ينازع. وأصدر الشريف تصريحات صحفية مفادها أن ذلك لن يمنع الأردن من مواصلة دعم مساعي الاستقرار والتغيير في العراق، مشيراً إلى أن عمان لم تعلم بذلك بعد. وحول أسباب الحادثة أو الجهات المعنية، ودعما لادعاءات الشريف، واصل المستشفى العسكري الأردني الميداني نقل المرضى العراقيين الذين يحتاجون إلى عمليات جراحية إلى مستشفيات العاصمة عمان، بناء على أوامر العاهل الأردني الملك عبد

الله. الثاني الذي نصح بإخلاء الجرحى والحالات. القضايا المستعصية في عمان، ومن جانب العراق، بادر بمبادرة الانفتاح مع الأردن بسبب تشكيل أول حكومة عراقية، فقد قدم تطمينات للجانب الأردني بأنهم لن يضطروا إلى دفع ثمن إغلاق منافذهم. الحدود مقابل الالتزام بوقف تدفق الأموال إلى المسلحين في العراق، فضلا عن الحفاظ على حدود البلاد ضد المتسللين الذين يمارسون الإرهاب في البلاد.

وفي عهد مجلس الحكم العراقي المؤقت، الذي كان يتولى منصب الرئيس الإداري للحكومة بالتعاون مع سلطة الاحتلال، أوصت الأمم المتحدة، بمساعدة أميركية، الأخضر الإبراهيمي، ممثلها في العراق، باختيار حكومة من شأنها أن تتولى مهامها. تولي إدارة الدولة لفترة زمنية محدودة قبل الانتخابات التشريعية. وقد امتلك الإبراهيمي القدرة على ذلك بعد مناقشات عديدة مع قادة وزعماء الأحزاب السياسية في البلاد. وتم اختيار الحكومة المؤقتة في الأول من يونيو/حزيران ٢٠٠٤ برئاسة إياد علاوي رئيس حركة الوفاق الوطني. وكلف بتشكيل الحكومة، فيما أوكلت رئاسة البلاد إلى الشيخ غازي الياور، وهو من أبناء قبيلة شمر في العراق. وعلى هذا النحو، أيد غالبية المشاركين المحليين والدوليين الحكومة. ولأن هذه الأطراف أدركت أن اختيار الحكومة المؤقتة من شأنه أن يمنح العراق استقلاله وسيادته، فقد نقل بول بريمر، الحاكم العسكري للعراق، مهامه إلى الجمعية الوطنية العراقية في ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤ بعد الاتفاق مع الأمم المتحدة والزعماء العراقيين والقوات المسلحة. عسكريًا، غادر بريمر البلاد، وهي مرحلة انتقالية تنطوي على شكل جديد من الوجود العسكري في العراق يسمى "القوات المتعددة الجنسيات"(٧).

وكانت المملكة الأردنية الهاشمية من أكثر الدول العربية استيعاباً للحكومة العراقية المؤقتة، وظهرت في وسائل الإعلام الرسمية الأردنية العديد من التهاني المعبرة عن فرحتها بتشكيل الحكومة العراقية، وهو ما اعتبره بعض السياسيين المحليين مؤشراً رسمياً على ذلك. رضا وفرح الجالية الأردنية بالحكومة العراقية الجديدة، ويرى البعض أن اختيار الحكومة الجديدة جاء بناء على بروتوكول بين أمريكا والأردن يتبع قرارات الإدارة الأمريكية ومسار عملها. أولئك الذين يشاركون هذا الاعتقاد يبنون فلسفتهم على اللقاء الذي جمع الملك. في السادس من أيار (مايو) ٢٠٠٤، أبلغ الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش العاهل الأردني عبد الله الثاني أنه اهتم كثيراً بالنصيحة التي قدمها له العاهل الأردني بشأن ثقة الأفراد في المعادلة السياسية في العراق (٨). ورحب ملك الأردن باختيار إياد علاوي. بصفته رئيسًا للوزراء، دعا إلى إقامة عراق ديمقراطي واستعادة الاستقرار فيه. كما أعرب عن أمله في أن تكون هذه فرصة جديدة على طريق تطوير دولة ديمقراطية إعادة الاستقرار إليها. وبعث العاهل الأردني برسالتين بتاريخ ٢٤ حزيران (يونيو) ٢٠٠٤، إحداهما تأكيد استعداد الأردن للمشاركة إلى جانب العراق. وكان رئيس الوزراء العراقي إياد علاوي يتمتع بعلاقة قوية مع القيادة الأردنية، حيث استضافت العاصمة عمان، مما أدى إلى عدد من سنوات السلام التي سبقت سقوط النظام السياسي في العراق، حركة الوفاق الوطني بقيادة إياد علاوي. ولم يكن لعلاوي أي تنظيمات سياسية

أخرى تعارضهم، وخلال فترة وجودهم في الأردن والتي كانت من عام ١٩٩٦ حتى عام ١٩٩٨، سمحت السلطات الأردنية لإياد علاوي بإصدار صحيفة تسمى المستقبل ومحطة إذاعية تحمل الاسم نفسه. صحيفة مخصصة للعراق. وبناء على ذلك، اختار إياد علاوي المملكة الأردنية كأول دولة عربية يزورها ضمن مهام عمله كرئيس للحكومة العراقية المؤقتة في ١٩ تموز (يوليو) ٢٠٠٤. وخلال رحلته التقى إياد علاوي بالملك الأردني عبد الله الثاني، الذي أعرب عن عميق امتنانه له على هذا المنصب. وهو ما رد عليه علاوي بالقول إن الملك عبد الله الثاني داعم قوي للعراق خلال هذه الفترة(٩)، وأبرم الجانبان العراقي والأردني، خلال تلك الزيارة، اتفاقاً حول التعاون بين البلدين في مختلف المجالات. وكان للاتفاق تأثير إيجابي على الأوساط السياسية الأردنية التي اعتمدت عليه بشكل كبير، إذ أتاح لها التركيز على الوضع في العراق وكيف يمكن أن يساعد في استقرار البلاد. كما كان للاتفاق تأثيره على السياسة الخارجية الأردنية، إذ ذكر وزير خارجية البلاد آنذاك مروان المعشر أن مناقشات الاتفاق زادت من قوة البلاد، وترك الاتفاق أثرا إيجابيا لدى الأوساط السياسية الأردنية التي اعتمدت بشكل كبير على الاتفاق. عليه. ووفقا لما ورد في الاتفاق، تكررت زيارات علاوي للأردن عدة مرات، وأكد خلال هذه الزيارات على ضرورة متابعة ملف العلاقات العراقية الأردنية في المجالات كافة. وأعرب عن تقدير بلاده لجهود جلالة الملك في جمع الأموال الدولية لبناء وإعادة إعمار العراق، والتزام الأردن بالتأكيد على استقرار وأمن وسلامة أراضيه. ورغبة طبيعية في تعزيز الروابط بين هذه الدول، قام العراق بتعيين عطا عبد الوهاب سفيراً له لدى الأردن عام ٢٠٠٤م، وقد قدم أوراق اعتماده إلى الملك عبد الله الثاني ممثلاً مفوضاً لجمهورية العراق لدى المملكة الأردنية الهاشمية. كممثل للأمم المتحدة في ٧ سبتمبر ٢٠٠٤م. واعترف الملك بحضور السفير وأعرب عن ثقته به. وأن المسؤولين الأردنيين سيتعاونون معه في مهمته، فيما أعرب السفير العراقي في الوقت نفسه عن تقديره للملك وعن سعادته بكونه أول سفير عراقي في الأردن بعد اتفاقية ٢٠٠٣(١٠)، والتركيز على رغبة الأردن في الحفاظ على سلامة أراضي العراق وضرورة مشاركة المجتمع الدولي في المهمة. وفي ٧ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٥، استضاف الأردن اجتماعاً لوزراء الخارجية العراقيين على مستوى الحكومة، وشجع الملك خلال هذا الحدث الدول المحيطة بالعراق على مساعدة الشعب العراقي في سعيه نحو الحرية والاستقلال. كما عمل على تعزيز السلام والتنمية في منطقة الشرق الأوسط. كما أشار إلى أهمية مشاركة جميع العراقيين في انتخابات ٣٠ كانون الثاني/يناير باعتبارها الوسيلة الوحيدة للتعبير عن رغبتهم الديمقراطية في المشاركة، فهي الطريقة الوحيدة لضمان مستقبلهم. (١١) .

المبحث الثاني : العلاقات العراقية الاردنية بعد تشكيل الحكومة العراقية الانتقالية

في ٣٠ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٥، أجريت الانتخابات التشريعية في العراق بهدف تشكيل مجلس وطني يعمل على اختيار الحكومة المسؤولة عن قيادة حكومة البلاد لفترة انتقالية. وأسفرت الحملة الانتخابية

المذكورة عن حصول الائتلاف العراقي الموحد على ١٤٠ مقعدا، وهو ما كان سيمنحه الحكومة، بالاشتراك مع الأحزاب والكتل السياسية الأخرى. وكانت للانتخابات الأخرى أساليب مختلفة للحصول على مقاعد في الجمعية الوطنية العراقية. وكان لهذه الانتخابات أيضا تأثيرها على العلاقة بين الأردن والعراق، حيث رحبت حكومة الأخير بالانتخابات العراقية، ونتيجة لذلك، اعتبر الأردن الخطوة التالية ضرورية: يجب أن يصبحوا أكثر نشاطا في العالم العربي من أجل الحفاظ على مكانتها كدولة تفتخر بكونها مستقرة وآمنة (١٢). وقدمت المملكة الأردنية خدمات عديدة لوفد المفوضية العليا المستقلة للانتخابات التي تشرف على تشكيل الحكومة العراقية، فيما اقتصر عمل السفارة العراقية على المشاركة في تشكيل الحكومة العراقية. وبعد أن تولى الدكتور إبراهيم الجعفري رئاسة الحكومة العراقية الانتقالية، توترت العلاقة بين العراقيين والأردنيين بشكل كبير عند بداية تشكيل الحكومة. سبب هذا يرجع إلى اثنين من المخاوف. الأول هو وصف وجهة نظر الحكومة العراقية الانتقالية من البيان الذي أدلى به. وأوضح الملك عبد الله الثاني مخاوف البلاد بشأن الهلال الشيعي الذي قال إنه بدأ ينتشر من إيران عبر العراق وسوريا ولبنان، وهي أراضي حزب الله. كما أقر العاهل الأردني بأن هذا التحالف الرباعي يمتلك أهدافا استراتيجية يمكن أن تزعزع استقرار المنطقة وتشكل تهديدا لاستقرار الأردن وازدهاره. ورأت دول أخرى، مثل دول الخليج العربي، أن الطريقة الأكثر فعالية للتصدي لها هي كبح النفوذ الإيراني في العراق من خلال جعله دولة مستقرة وقوية يمكنها وحدها مواجهة أي مساعدة خارجية. ونظرت الأحزاب السياسية في العراق إلى تصريحات الملك عبد الله الثاني بازدراء كبير واعتبرته متورطا في الشأن الداخلي. ورفض المجلس الاجتماعي العراقي، كما أعلن إبراهيم الجعفري، تصديق رؤية الملك للأحداث، في حين عقد البرلمان العراقي، الذي كان يتكون بشكل أساسي من أعضاء شيعة وأكراد، جلسة طارئة انتقد فيها تصريحات العاهل الأردني. واعتبر ذلك تدخلاً مباشراً في شؤون العراق الداخلية. واعتبرها آخرون دعوة لمقاطعة العملية السياسية. وفي العراق والأردن، لدى البلدين درجة من التدخل في شؤون العراق الداخلية تختلف عن المصادر الأخرى التي فسرت التصريح الذي أدلى به الملك على أنه تأييد للمذهب الشيعي وليس سببا للتكفير عن المذهب. نفسها، فالعائلة المالكة في الأردن هي أرستقراطيون آل ألبا في النهاية (١٣).

أما السيناريو الآخر فهو التفجير الإرهابي الذي نفذه شخص يُزعم أنه أردني يُدعى منصور البنا في منطقة بابل في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وأدى هذا السيناريو إلى مقتل أكثر من ١٢٠ مواطناً عراقياً بالإضافة إلى العديد من الجرحى. وأدى ذلك إلى موجة من السخط المرير في الأوساط الرسمية والشعبية في العراق دفعتهم إلى تنظيم تظاهرات كبيرة ضد النظام الأردني في السياسة، ووصل الأمر إلى حد أن المتظاهرين هاجموا السفارة الأردنية في العاصمة العراقية بغداد ودمروها. العلم الأردني (١٤).

وبعد هذه الأحداث، توترت العلاقة بين العراق والأردن بشكل كبير، ففي هذه الفترة قامت الحكومة الأردنية بإقالة القائم بالأعمال الأردني من منصبه في السفارة الأردنية في بغداد، إثر أعمال شغب عفوية في واجهة المبنى والمبنى. تدمير العلم الأردني من قبل بعض الأفراد. وعلى ذلك قامت الحكومة العراقية بإقالة السفير العراقي لدى بغداد بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠٠٥م. ولم تهدأ موجة السخط الشعبي في العراق بعد أن أعلنت الحكومة الأردنية موقفها عبر بيان للمتحدثة الرسمية باسمها أسماء الخضر، التي أدانت الأعمال الإجرامية والإرهابية في العراق، وأكدت أن هذه الأعمال لا علاقة لها بأي حال من الأحوال بالعراق. موقف الحكومة الأردنية. وأوضحت خلال مؤتمرها الصحفي الأسبوعي أنه لا ينبغي محاكمة الأردن بسبب أفعال الأفراد الذين ارتكبوا هجمات سبق أن فرضت عليها عقوبات، وشددت على أنه ليس موقف الحكومة أو وسائل الإعلام هو الذي ينبغي تعزية الأردن عليه. تصرفات مواطن أردني موجود بالفعل في جنة الإرهابيين. وأوضحت المملكة أن ذلك لا يمثل الموقف الرسمي أو الشعبي للأردن في حالات الوفاة، على حد تعبيرها. اعتقلت السلطات الأردنية مراسل صحيفة الغد اليومية متهماً بتزوير وإخفاء معلومات عن مواطن أردني. الذي توفي في العراق رائد البنا ومنفذ تفجيرات بابل. واعترف رئيس الوزراء فيصل الفايز في تصريح لوكالة الاعلام الأردنية "بترا" بأن الأردن حكومة وشعبا يدعم جهود الشعب العراقي في محاربة الإرهاب بما يعزز الأمن والاستقرار في البلاد. وشدد على توبيخه وتأنيب الحكومة الأردنية للأعمال الإرهابية التي أدت إلى استشهاد عدد كبير من العراقيين الأبرياء، والتي ارتكبها مجموعة من الأفراد البعيدين عن الإسلام والعروبة، والذين اتخذوا الدين ذريعة لمجرمهم. سلوك. ومن الجميع، أكد الفايز أيضاً على مدى العلاقة التاريخية والاستراتيجية بين الشعبين الأردني والعراقي، وقال إن "الأردن سيستمر في مساعدة العراقيين قدر الإمكان من أجل تحقيق الأمن والاستقرار واستكمال عملية السلام". تطوير المؤسسات العراقية (١٥).

وهذا الخلاف ترأسه العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني تجاه الصحافة، إضافة إلى مشاركته في جزء من مسؤولية التوتر بين العراق والأردن، كما أشار من لقاء أجراه مع رؤساء أهم الصحف العراقية وأهمها. وتشير شخصيات في الإذاعة والتلفزيون العراقي إلى أن بعض الصحافيين لا يحبون طريقة ارتباط الأردن بالعراق ويريدون رؤيته ضعيفاً ومترهلاً. وشدد جلالته على أهمية الإعلام في توضيح الصورة الدقيقة لشعب العراق عن الوضع الراهن في البلاد، وقالت: "شعب العراق يريد المضي قدما، ولا يريد العودة إلى الماضي، وتابعت: "الخطاب الإعلامي بخصوص العراق يجب أن يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات والتحولات التي يشهدها البلد. كما يجب على الإعلام أن يتطرق إلى هموم الأردن وعلاقاته مع أشقائه العرب". وأوضح العاهل الأردني لوسائل الإعلام العراقية مدى مسؤولية الأردن والتزامه بحماية الحدود العراقية ومنع دخول المجرمين إلى العراق. كما ناقش دور الصحافة في العلاقة بين الأردن والعراق ومدى تأثير الصحافة على الشعب (١٦). وشهدت الفترة التالية استعادة العلاقات. وعاد الجانبان إلى موقفهما الطبيعي، ففي ٧

أيار/مايو ٢٠٠٥، قام الرئيس العراقي جلال الطالباني بزيارة رسمية إلى المملكة الأردنية الهاشمية، برفقة وفد كبير ضم السفير العراقي في الأردن، تمهيداً لعودته. ولموقفه على خلفية الأحداث الأخيرة، فقد أسفرت هذه الزيارة عن انتهاء الأزمة التي كانت قائمة. بين هذه الدول، بدأ فصل جديد في العلاقة بينهما، وتم تصحيح القضايا الخلافية التي كان لها تأثير سلبي على سير العلاقات الثنائية. ووصف وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري الزيارة بالتاريخية، وقال "إنها رسالة توضح عمق العلاقة بين هذين البلدين، وقد تم حل مسألة عودة السفير العراقي إلى الأردن". و عاد." ثم استأنف السفير منصبه في العاصمة الأردنية عمان. وذكر أنهم سيجدون حلولاً لهذه المشاكل فيما يتعلق بالجانبين. ووصف اللقاء بين الملك والرئيس العراقي بأنه كان إيجابيا ومفيدا. وأقر الجانبان بأن هذا النوع من الإذلال في العلاقات لن يتكرر، وأنهما سيعارضان كل ما يؤثر سلباً على العلاقة القوية المباشرة بينهما. وأعلن البلدان ووزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري أن العراق سيشترك في الحدود مع الأردن ويناقشان سبل تعزيز تعاونهما الأمني في المنطقة من أجل مكافحة الإرهاب وتعزيز الاستقرار الإقليمي، بالإضافة إلى ذلك، سيناقشان المسائل المالية المعلقة. والقضايا التجارية قبل حلها. واتفقت الدولتان على تعزيز التعاون الأمني بينهما ومكافحة شبكات العنف ردا على تزايد حجم الدمار والموت. وفي العراق الذي يقع يوميا ضحية الإرهاب (١٧).

ودلالة على عمق العلاقات بين هذه الدول ودليلاً على سيرها نحو الطريق الصحيح، قام رئيس الوزراء الأردني عدنان بدران بزيارة مفاجئة إلى العراق في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يزور فيها مسؤول عربي هذا الموقع. منذ التحول السياسي الذي شهده العراق بعد عام ٢٠٠٣. وكان الهدف من هذه الرحلة مساعدة الحكومة العراقية. العملية السياسية الجارية في العراق(١٨). واستقبل خلال غيابه الحكومة العراقية والنائب الأول للرئيس عادل عبد المهدي، على هامش زيارة للبلاد. وتمحورت المناقشات بين الجانبين خلال هذه الرحلة حول السبل الممكنة لتعزيز الروابط بين البلدين، وتحديداً في المجالات الاقتصادية والتجارية والأمنية. رئيس الوزراء بدران وصف اهتمامه بالملك الأردني عبد الله الثاني'وفي وصفه لأمن العراق واستقراره ووحدة شعبه وسيادته على أراضيه، أعرب عن اعتقاده بأن جميع العراقيين سيشاركون في العملية السياسية الجارية في البلاد. من جانبه أعرب رئيس الوزراء العراقي ابراهيم الجعفري عن سعادته بهذه الزيارة باعتبارها المرة الأولى التي يزور فيها مسؤول عربي العراق. وكان لهذا الحدث أهمية كبيرة بسبب سقوط السلطة الحاكمة عام ٢٠٠٣م، حيث مثل حداً سياسياً عاماً للبلدين. كما أثارت هذه الرحلة انتقادات من المعارضة الأردنية التي أصدرت بيانا مشتركا أعربت فيه عن رفض ما يقرب من ١٥ حزبا من الطيف السياسي الأردني لارتباطها بالاحتلال الأمريكي للعراق. وذكر البيان المذكور أنه فيما يتعلق بالموقف الأردني من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، والذي أقره الشعب العراقي عبر التصويت الشعبي في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ وبمجموع ٧٩% من الأصوات، فقد عبرت عنه وزارة الخارجية.

الوزير الأردني مروان المعشر في تصريح صحفي. وشدد على أهمية الدستور العراقي فيه، وأنه شأن داخلي في العراق لا نعلق عليه من الخارج، والمنطقة ككل وأمر الأردن مهم للعالم العربي ويجب احترامه. ومهما كانت الظروف، فطالما أن الدستور العراقي يحافظ على وحدة أراضي البلاد، فإن الأمور الأخرى تكون داخلية.(١٩).

وفي ٢٧ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٥، شارك رئيس الوزراء العراقي إبراهيم الجعفري في رحلة رسمية إلى المملكة الأردنية الهاشمية رداً على الزيارة الأخيرة التي قام بها بدران إلى العراق، وكان غرض الرحلة أن يكون لها عنصر سياسي. ونظراً لثقله في هرم الحكومة العراقية مقارنة بالطالباني، يعتبر الجعفري خطراً على أمن المنطقة، كما أنه ينتمي إلى نفس الطائفة الدينية التي ينتمي إليها الملك عبد الله الثاني. والتقى إبراهيم الجعفري خلال زيارته بالأسرة المالكة الأردنية التي قالت له إن مصلحة الأردن في السيادة ووحدة الأراضي هي نفسها كما هي في السيادة العراقية. ومرة أخرى، ستدعم بلاده العراق في سعيه لبناء المستقبل. من جانبه أكد الجعفري حرص بلاده على تطوير أفضل العلاقات مع الأردن، مشيراً إلى أن كافة مجالات التعاون مع الأردن ستكون ذات أهمية كبيرة وستشكل نقطة تحول مهمة في علاقات البلاد مع الأردن. ووصف رئيس الوزراء الأردني عدنان بدران زيارة الجعفري بأنها تأتي ردا على زيارته لبغداد من أجل استكمال البحث حول تطور العلاقات العراقية الأردنية والتحقيق في القضايا العالقة للبلاد مع الأردن وأهمها الملف المجمد. الأموال والنفط (٢٠)، كانت هذه القضايا ذات أهمية كبيرة للبلاد. وتصدرت الدول جدول أعمال زيارة هوشيار زيباري للأردن ولقائه مروان المعشر، لا سيما فيما يتعلق بالأصول العراقية المجمدة في الأردن، ومطالب مجتمع الأعمال الأردني بحصته من العائدات، والتعاون الأمني بين البلدين من أجل لتنظيم الحدود ومنع التسلل إلى الأراضي العراقية. وتولى المعشر تسهيل محادثات زيباري. وقد تم النظر في كافة جوانب العلاقة بين الأردن والعراق ودور عمان في تعزيز الأمن والاستقرار في العراق (٢١).

ورغم تطور العلاقات بين البلدين خلال هذه الفترة، يرى بعض الخبراء السياسيين أن هناك تحفظا لدى بعض الأطراف العراقية أعاق الرغبة في التقرب من الأردن. الأول تمثل في حركات سياسية ذات دلالة دينية؛ على سبيل المثال، حزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، كان لدى هاتين المنظمتين مخاوف بشأن الأردن لأنهما دعما العراق أثناء الصراع. حرب الخليج الأولى كانت من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨، وكان الطرف الثاني يمثله رئيس المؤتمر الوطني العراقي أحمد الجلبي الذي اتهم بالتعدي على مالية بنك البتراء الأردني ومنح على إثرها عقوبة السجن. حكم بالسجن ٢٢ عاماً مع وقف التنفيذ في الأردن وحول هذه القضية، يرى مراقبون أن الأردن خفف كثيرا من انتقاداته اللاذعة له منذ توليه منصب نائب رئيس الوزراء في حكومة الجعفري، وقالت الحكومة الأردنية إن "تعيين الجلبي هو نتيجة للعملية السياسية في البلاد". العراق والحكومة

الأردنية تدعم رأي الشعب العراقي وتعيد مؤسسات البلاد. والحقيقة أن الأردن اعترف بمسألة تمسك الجلبي بمبدأ المكاسب السياسية، وبالتالي خفف من انتقاداته له. [٢٢]

المبحث الثالث : العلاقات العراقية – الاردنية ٢٠٠٦ – ٢٠١٠م

ومن أجل تعزيز العلاقات السليمة بين الطرفين العراقي والأردني ومواكبة التطورات السياسية في العراق، أجريت في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ الانتخابات التشريعية الثانية في العراق لاختيار حكومة دائمة في البلاد. وأدى ذلك إلى فوز ثلاث كتل كبيرة هي الائتلاف العراقي الموحد وجبهة التوافق العراقية. وقد تم تكليف تحالف القوميين الأكراد، وكذلك القوميين العراقيين الموحدين، الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات، باختيار رئيس الحكومة الجديدة. انتخاب نوري المالكي رئيسا للحكومة العراقية الدائمة لمدة أربع سنوات. وقد رحب الأردن بهذه الابتكارات وأعرب عن موافقته على العملية السياسية العراقية، كما قام بتسهيل مشاركة المجتمع. المرأة العراقية التي تعيش في الأردن في هذه المسابقات. كما بعث الملك عبد الله الثاني برقية احتفالية لنوري المالكي أكد فيها رغبة الأردن في وصول العراق وشعبه إلى بر الأمان. وحافظ جلالة الملك على نفس الدرجة من الملكية في جهود مملكته للمضي قدما في تطوير العلاقات المباشرة مع العراق على كافة الأصعدة، وخلال الفترة الزمنية ٢٠٠٦–٢٠١٠م يمكن أن نستنتج حدوثها (٢٣) مرحلة. الأول هو العلاقة بين هذه الدول عام ٢٠٠٦، الذي شهد زيادة في تطور العلاقات الثنائية بشكل غير مسبوق، حيث قام السيد مقتدى الصدر، زعيم التيار الصدري في العراق، بزيارة الأردن في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦، وشارك في مناقشة مع الملك عبد الله الثاني بشأن ضرورة مشاركة كافة شرائح الشعب العراقي في العملية السياسية. كما تعهد الصدر بتكريس صلاحيات التيار لجهود منع التسلل الإرهابي، وأنها ستتصدى لأي استهتار بالأردن. وبدلا من ذلك، سينقل صوت الأردن إلى العراق، مذكرا بالرابطة الخاصة بين الهلال الشيعي ومجلس النواب، ومناقشة ملفات عديدة خلال هذا اللقاء، بما في ذلك قضية الهلال الشيعي التي تم حلها من خلال توضيح حقيقة فلسفة الأردن، موقفها وأساليبها، والتي وافق عليها المجلس جميعها. انتهاء الاحتلال وبناء الدولة الحرة الواحدة في العراق. ونتيجة لاهتمام الأردني بالوضع السياسي في العراق، قام الملك عبد الله الثاني، خلال العام نفسه، بالتنديد بالتفجير الذي استهدف الرجلين الدينيين (الحسن العسكري وعلي الهادي عليهما السلام) في المدينة. وفي سامراء، في ٢٣ فبراير/شباط ٢٠٠٦، قال الملك عبد الله: "إن انكشاف الإساءة إلى مرقد الإمام علي الهادي أدى إلى غضبنا واستفزازنا، كعائلة المسيح، من الأفضل أن نصلي ونطلب السلام". لهم، ويشكل إهانة بالغة لجميع المسلمين على اختلاف أديانهم، وهو أمر نرفضه جملة وتفصيلا وننتقده بشدة، وفي السياق ذاته، تسلم الملك عبد الله الثاني قيادة جبهة الوفاق في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٦م، وأعرب جلالته عن ذلك وأعرب عن أسفه العميق للأحداث التي شهدها العراق ووجه

العراقيين إلى التغلب على أسباب الصراع وأهمية الدول المحيطة بالعراق للتوصل إلى حل للوضع الحالي في العراق(٢٤).

وكان الجانب الأبرز في العلاقة بين البلدين في عهد رئيس الوزراء نوري المالكي، هو تبادل المعلومات الاستخباراتية بين الحكومتين العراقية والأردنية والعسكريين الأميركيين في العراق، مما أدى إلى مقتل أحمد الخلايلة المعروف. باسم "أبو مصعب الزرقاوي" زعيم تنظيم القاعدة في العراق، في ٩ يونيو ٢٠٠٦م. وكان هذا الحدث سبباً في قيام الحكومة العراقية بزيارة رسمية أولى إلى المملكة الأردنية الهاشمية، والتي تمت في ٢٧ تموز (يوليو) ٢٠٠٦، وخلال هذه الزيارة التقى رئيس الوزراء مع ملك الأردن عبد الله الثاني، الذي من جهته، اعترف بأن بلاده مستعدة لمساعدة العراق في الخروج من أزمته الأمنية. كما أقر بأن الأردن سيكون على استعداد لتقديم كافة المساعدات والدعم لجهود المصالحة في العراق بقيادة نوري المالكي. وأشار إلى أن رغبة الأردن الحالية في استضافة مؤتمر المرجعيات الدينية تجددت. وفي العراق، تعاون المتمردون من كلا الجانبين، إلى جانب الحكومة العراقية، والتزموا بتعزيز روابط البلاد مع الحكومة على أساس استراتيجي ومبدئي من شأنه أن يسمح للأجيال القادمة بالاستمتاع بالفوائد. وشكل التعاون بين البلدين جزءا كبيرا من المحادثات بين الطرفين، حيث أكدا الاهتمام المشترك بتطوير وتفعيل الآليات في مختلف المجالات(٢٥)، وشارك رئيس الوزراء الأردني معروف البخيت في زيارة رسمية إلى العراق في الرد على زيارة نوري المالكي للأردن في ١٦ أغسطس ٢٠٠٦م. ووجه رئيس الوزراء الأردني رسالة إلى الرئيس العراقي عبر نجله، استقبلها نائب رئيس البلاد، عادل عبد المهدي. وهو يشمل مساعدة الأردن والتزامه تجاه القيادة والحكومة والشعب العراقي. أجرى رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي مباحثات مع نظيره الأردني ضم عددا من المسؤولين الحكوميين من البلدين. وتمحور الحديث حول كيفية تعزيز العلاقة بين البلدين، وتحديداً في المجالات الاقتصادية والتجارية والأمنية. وتعهد المالكي خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الأردني بأن الزيارة ستكون خطوة إيجابية تدل على الاهتمام الأردني بالشأن العراقي وتعزز التنمية بين البلدين. من جانبه، اعترف البخيت بأنه توجه إلى بغداد حاملا تحيات الملك عبد الله الثاني للحكومة العراقية وكافة الأطراف المعنية، وتمنياته لهم كل الأمن والاستقرار والازدهار، وأكد دعم الشعب الأردني للشعب العراقي الشقيق. والشعب في سلوك العنف والتطرف، فضلا عن إحراز تقدم نحو استعادة مكانة العراق التي تتماشى مع تراثه العربي وثقله في المنطقة. كما تم التوصل إلى اتفاق يسمح ببيع النفط العراقي إلى الأردن بسعر أعلى من سعر السوق، كما نصت هذه الاتفاقية على أن تكون اللجنة مؤلفة من رئيسي وزراء العراق والأردن، بالإضافة إلى أ. مجموعة من المشرعين العراقيين والأردنيين الذين كان هدفهم تقييم الاتفاقيات. واعتبرت الاتفاقيات التي تمت بين البلدين، وكذلك مقترح الأردن بإيجاد مكان آمن للسفارة الأردنية، مؤشرا على قلق المملكة من أي مقترح لنقل مقر سفارتها إلى المنطقة الخضراء (٢٦).

سافر رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي إلى المملكة الأردنية الهاشمية في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٦، والتقى بالملك عبد الله الثاني. وأعرب رئيس الوزراء عن قلقه إزاء تزايد أعمال العنف في العراق، مشيراً إلى أنه لا سبيل لحل المشكلة إلا من خلال العملية السياسية. وأوضح أيضًا أن العراق سيكون بمثابة الحليف الاستراتيجي للأردن. وفي هذه الأثناء، سيستمر الأردن في كونه شريكاً للعراق. إلى ذلك، أعرب رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي عن امتنانه للملك على الموقف الذي يتولاه تجاه العراق والأحداث التي تجري هناك والتي تهم حكومة جلالته. كما شهد عام ٢٠٠٦ زيارات متعددة لمسؤولين عراقيين تجاوزت ١٦ زيارة، من بينها زيارتان لنائب رئيس البلاد الدكتور طارق الهاشمي، الذي سعى إلى تعزيز الطرفين (٢٧). ونتيجة للتوتر الديني المتزايد الذي شهده العراق طوال عام ٢٠٠٦، أطلقت الحكومة الأردنية حملة واسعة النطاق سعت إلى تقليل حجم العنف وإيجاد الحلول المناسبة لمعالجة هذه القضية. كما زار الملك عبد الله الثاني زعيم مبادرة الوفاق إياد علاوي. وخلال المحادثتين، أكد الملك عبد الله على أولوية الأردن لمستقبل العراق، وشدد على ضرورة استقرار العراق، الذي لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال قواسم مشتركة للشعب العراقي بجميع مجموعاته الدينية والعرقية (٢٨).

وعلى صعيد العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، أعاد العراق خلال العام الجاري تسمية سعد جاسم الحياني سفيراً جديداً للعراق لدى المملكة الأردنية الهاشمية، خلفاً للسفير السابق عطا عبد الوهاب الذي انتهت مهامه في حزيران/يونيو الماضي. عام ٢٠٠٦. وأظهر الحياني أوراق اعتماده خلال ذلك العام، بينما أظهر أحمد اللوزي أوراق اعتماده. توفي سفير المملكة الأردنية الهاشمية لدى العراق هاشم أميني (٢٠٠٦)، بعد عامين من مغادرته البلاد. وهو أول عربي يتولى منصب سفير العراق بعد السيطرة الأمريكية على البلاد عام ٢٠٠٣. أما عام ٢٠٠٧م فلم يختلف عن سابقه في مجال التبادلات الرسمية، فقد شهد زيارة الرئيس العراقي جلال طالباني إلى المملكة الأردنية والتقى بالملك عبد الله. وخلال شهر آذار/مارس، وبعد دخوله المستشفى في المملكة الأردنية بسبب ظروف صحية، ناقش البلدان العلاقة بين العراق والأردن وسبل تطويرها في المجالات كافة. وشدد طالباني على ضرورة موازنة الجهود الأردنية والمصرية والسعودية من أجل مساعدة العراق في بناء دولة موحدة وآمنة ومستقرة. وأشاد بالرابط الذي يجمع الطرفين. من جانبه، قال الملك عبد الله الثاني: «إن إرساء الأمن والاستقرار في العراق هو هدف نسعى إلى تحقيقه لضمان عودة العراق إلى كامل إمكاناته على الساحتين العربية والدولية(٢٩).» وخلال هذه المناقشة، وحاول التحقق من رغبة العراق في تفعيل المبادرة العربية ودعم طاقات العراق القصوى، كما واصل الأردن دعمه للوقوف مع العراق في الظروف التي يمر بها. حتى استعادوا دورهم كجزء مهم من العالم. وتأكيدا للرغبة الأردنية في لقاء كافة الأطراف السياسية العراقية والمشاركة بشكل إيجابي في العراق، التقى الملك عبد الله الثاني رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني. وشدد الملك عبد الله خلال اللقاء في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٧ على أهمية

مساهمة الأكراد في الجهود الرامية إلى تعزيز أمن واستقرار العراق وخلق مستقبل أكثر إيجابية لأبنائه. وأشار إلى الروابط التاريخية التي كانت موجودة بين العرب والأكراد، مشيراً إلى أن هذه العلاقات كان لها تأثير إيجابي على تطور العراق. كما أشار بارزاني إلى ميل الأكراد إلى تعزيز العلاقات. مع المملكة الأردنية الهاشمية والعالم العربي أجمع. وفي المقابل نكتشف أن نائب رئيس الجمهورية العراقية طارق الهاشمي سافر إلى الأردن في مهمة رسمية والتقى بالملك عبد الله الثاني في ٢٥ آذار (مارس) ٢٠٠٧، أي بعد أسبوع من زيارة مسعود بارزاني. وتحدث مع الملك حول الوضع السياسي في العراق والذي يشبه الزيارة. سافر نائب رئيس الجمهورية العراقية عادل عبد المهدي إلى الأردن والتقى العاهل الأردني الملك عبد الله في ٣٠ أيلول ٢٠٠٧، بهدف إنشاء محطة جديدة تناقش الوضع السياسي وتطورات العملية السياسية في العراق. العراق مع دولة الأردن، والتأكيد على الرغبة المشتركة لدى الطرفين في تعزيز العلاقات. [٣٠] .

ومع تطور الأحداث السياسية على الساحة العراقية خلال عام ٢٠٠٨، نرى أن الفرصة أصبحت الآن أكثر احتمالا من أي وقت مضى منذ عام ٢٠٠٣، لإعادة تموضع العلاقات العراقية العربية بما يخدم اندماج العراق في المجتمع الدولي. المنطقة، حيث أصبح الوضع في البلاد الآن أقل هشاشة. المثال السابق الذي غرس قدراً من الغموض حول طبيعة الوضع في العراق وإمكانية استمراره. وإلى حد ما، تم تخفيف المخاوف الرئيسية الناجمة عن الحرب الأهلية والانقسام الديني الشديد، وتتم معالجة العناصر المتبقية من الجذب والتنافر في مناخ يوحي بزيادة الإيمان، بالإضافة إلى التحالف الاستراتيجي الرسمي. بين بغداد وواشنطن، يدور جدل كبير في المجتمعين العراقي والدولي حول ما هو مناسب للعراق، وهذا النقاش ينطوي على نطاق استراتيجي يقتصر على مذكرة تفاهم (٣١)، وقد خصصت المرحلة الثانية لمسألة التطبيق العملي للمستجدات العراقية في العملية السياسية وإنشاء المؤسسات الأمنية، ولكن دون التخلي عن الحذر أو الاندفاع إلى الدعم، على الجانب العملي، بدأت هذه السياسة مع صدور قرار الأمم المتحدة رقم ١٥٤٦ في حزيران/يونيو من عام ٢٠٠٤، وفي شهر حزيران/يونيو تحديداً، اعترف هذا القرار بدور الأمم المتحدة في الوضع في العراق، وأنهى الاحتلال بطريقة قانونية، وعزز النشاط السياسي، وأعاد بناء المؤسسات. السياسية والأمنية وكذلك خلال عام ٢٠٠٨م، وفيما يتعلق بالتفاعلات بين المجتمعين العراقي والأردني، يبدو أنه بناء على الأحداث الجارية في العراق خلال هذه الفترة، يمكننا أن نلاحظ زيادة كبيرة في العمق والمتميز طبيعة التبادلات بين البلدين. والظاهر في هذه الرحلات أنها أصبحت أكثر تواتراً وكثافة. وقد نكتشف أن للسلوك تأثيرات لاحقة على طبيعة سير العلاقات بين هذين الجانبين، ويكتسب هذا الجانب من العلاقة أهمية خاصة بسبب تزايد طبيعة الرسم البياني على مدار عام ٢٠٠٨م. وتحديداً، زادت طبيعة الزيارات بين هذين الجانبين على مدار العام، وكانت نتائج هذه الزيارات كبيرة. وسافر رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي إلى العاصمة عمان في ١٢ حزيران (يونيو) ٢٠٠٨ والتقى بهذا الشخص. كما زار الوفد، إلى جانب عدد من المسؤولين

والوزراء الأردنيين الآخرين، العاهل الأردني الذي أبلغهم بأنه سيستخدم كافة إمكانات البلاد من أجل مساعدة جهود الحكومة العراقية في الحفاظ على أمن العراق واستقراره وضمان وحدته ووحدة أراضيه. مستقبل. ويدعو الحكومة العراقية إلى تحقيق الأمن والاستقرار من خلال إشراك كافة أبناء العراق في العملية السياسية، وهو ما أجراه رئيس الوزراء العراقي في مباحثات مع نظيره الأردني السيد نادر الذهبي، والتي أسفرت عن اجتماع مشترك. بيان وتوقيع محضر الاجتماع المشترك الخامس للجنة العليا العراقية الأردنية والذي يتضمن أهم الاتفاقيات المتعلقة بالطاقة وهموم الجالية العراقية في الأردن والجانب الأمني والعلاقات السياسية والتدريب والتبادل الخبرات (٣٢).

وكانت زيارة رئيس الوزراء العراقي مختلفة عن الزيارات السابقة في هذا الصدد: فلم يكن هناك ارتباط رسمي بين الاثنين أو تفاهم مشترك لغرض الزيارة. وبدلاً من ذلك، كان هناك إدراك لمرحلة جديدة في العراق تتضمن إعادة التفكير في علاقاته مع العالم الخارجي، وكان مبدأ هذه المرحلة الجديدة أساس التفاهم الذي تمخض عن الزيارة. وهذا ما أكده الملك عبد الله الثاني خلال لقائه مع صحيفة السفير اللبنانية في حزيران/يونيو ٢٠٠٦، وكذلك زيارة رئيس الوزراء العراقي إلى الأردن، والتي أكد خلالها جلالته أنه سيزور عمان للمرة الثالثة. وهذه المرة بقصد التوسع في الأوضاع الداخلية في العراق والرغبة في إيصال رسائل إلى الشعب. ويعني ضمناً أن العراق على وشك معالجة البيئة العربية بطريقة مختلفة، مقابل التزام الأردن بتطوير علاقة إيجابية مع البلاد، وكان ذلك ضرورياً بسبب الحاجة إلى تنمية علاقة سلسة ومنفتحة مع العراق. وهو ما تم من خلال الزيارات التي تمت على كل مستوى وميدان، وعاد المالكي. إلى بغداد وفي ظل أجواء السعادة التي تسود الطرفين الأردني والعراقي بشأن الشكل الجديد للعلاقة بين الطرفين، وفيما يتعلق بمستقبل علاقتهما مع العراق، أعرب جلالة الملك عبد الله الثاني عن ضرورة استغلال هذه الفرصة من الفرصة ونمد أيدينا للعراقيين، علينا أن ندعم علاقاتنا كعرب مع العراق، وعدم السماح بأي تردد أو تأخير في المبادرة. وفي هذا الصدد، يجب علينا أيضًا دعم الحكومة والسكان (٣٣). كما أشار أفراد العائلة المالكة الملك عبد الله إلى أن المناخ الأمني الفوضوي الذي يعيشه الوطن العربي حال دون إنشاء سفارة عربية في بغداد وعزز من متانة علاقاتهم مع البلاد. ومع ذلك، فالحقيقة هي أن هذه الدول تواصل الارتباط بالعراق، وهو... من الضروري تعزيز دعمه ضد ميل الحكومة الإيرانية إلى التوسع ومواجهة رغبتها في الهيمنة. إلا أنه لاحظ في عام ٢٠٠٨م أنه من الضروري الإشارة إلى أن العراق يتقدم في الاتجاه الصحيح وأن المناخ السياسي يتجه نحو الاستقرار. وعن رحلته إلى العراق، قال إنه يعتقد أنها ستكون بمثابة مؤشر رمزي لبداية الأوضاع الطبيعية، كما أنه سيكون أول زعيم من العالم العربي يزور بغداد منذ الاحتلال الأمريكي. إلا أن العائق الحقيقي أمام هذه الرحلة هو المسألة الأمنية. لا الإيرانيون ولا تنظيمات القاعدة يريدون رؤيتي في العراق، ونتيجة لذلك لا أستطيع تحقيق إمكاناتي وفق مفهوم الملك. سافر إلى العراق في ١١ آب (أغسطس)

٢٠٠٨، ورافقه في هذه الرحلة شقيقه الأمير علي برفقة وفد رفيع المستوى ضم رئيس الوزراء نادر الذهبي، وتمحور الحديث بين البلدين حول تطوير العلاقات بين البلدين. المصلحة المشتركة في الحفاظ على الاستقرار والأمن في العراق، وإمكانية التعاون بين الأردن والعراق. النظيران في المجالات الاقتصادية. وخلال المحادثات، أبقى جلالة الملك على تصريحاته السابقة بأن الأردن يقف في موقف محايد تجاه كافة شرائح الشعب العراقي. كما أقر بأن توحيد كافة الأحزاب السياسية في البلاد هو الوسيلة الوحيدة لإقامة الدولة بكل مؤسساتها. من جانبه، رحب رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بزيارة الملك، ووصفها بالخطوة الإيجابية والمتقدمة التي من شأنها تعزيز العلاقات بين الطرفين، وتؤدي إلى مزيد من الارتباط مع الدول العربية الأخرى. كما أكد نائب رئيس الوزراء العراقي حرص بلاده على تعزيز الروابط مع جيرانها العرب بما يعزز العمل الجماعي للدول العربية، ونتيجة لذلك صدر بيان وصف المباحثات بأنها صريحة وبناءة. وتجري في أجواء إيجابية وفيما يتعلق بمستقبل العلاقات بين الدول وكيفية تعزيزها على مختلف الأصعدة (٣٤).

ومن أبرز نتائج الزيارة الأخيرة قرار الحكومة الأردنية بإعادة فتح سفارتها في بغداد، حيث تسلم الرئيس العراقي جلال الطالباني أوراق اعتماد السفير الأردني الجديد في بغداد السيد نايف فنتول الزيدان. في ١٦ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٨ والذي سبق أن قدمه إلى وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري. وفي وقت سابق، تناول الملك عبد الله الثاني أيضا القضية العراقية خلال خطاب العرش الذي ألقاه في بداية دور الانعقاد العادي الثاني لمجلس الأمة الخامس عشر، ووصف الملك العراقيين المقيمين في الأردن بأنهم إخوة وضيوف يجب معاملتهم على هذا النحو، مؤكدا أيضا. ودعمه لشعب العراق. وفي ذلك العام، شهد الشهر نفسه أيضاً لقاء نائب رئيس الجمهورية العراقية الدكتور طارق الهاشمي مع الملك عبد الله الثاني، وقد تطرق هذا الحديث إلى الحدود المشتركة بين البلدين والوضع السياسي. محادثات مع رئيس الوزراء الأردني نادر الذهبي بشأن الاتفاقية الأمنية والعلاقة بين الأردن وإسرائيل (٣٥). لكن في عام ٢٠٠٩، استمرت العلاقة بين الجانبين بنفس معدل التحسن والقوة، حيث ظلت القضية العراقية جزءا هاما من السياسة الخارجية للأردن، حيث كان للأردن دور كبير في تعزيز العلاقة بين البلدين. الأطراف في كافة المجالات. وعلى الصعيد السياسي، شهد استمرار دعم الأردن لحكومة الوحدة العراقية والعملية السياسية الجارية. كما صدرت أوامر ملكية في كانون الأول/ديسمبر الماضي عن الحكومة الأردنية أقرت إنشاء مراكز انتخابية في العراق للمواطنين الأردنيين من أجل المشاركة. المشاركة في الانتخابات التشريعية العراقية، إلى جانب صدور تعليمات الملك عبد الله الثاني بشأن عدد من القضايا المتعلقة بالعراقيين في الأردن، عكست هذه الأوامر الملكية بشأن الانتخابات التشريعية في العراق رغبة الحكومة الأردنية في المساعدة على إنجاح الانتخابات التشريعية. التحولات السياسية في العراق كما أشار السفير العراقي في عمان سعد جاسم الحياني. وأكد السفير العراقي في عمان سعد جاسم الحياني في عدة مناسبات للصحافة أن الحكومة الأردنية أبدت

استعدادها لتقديم كافة الموارد والمساعدات لإنجاح الانتخابات للجالية العراقية في الأردن. وقال إن عدد مراكز الاقتراع سيكون ١٠-١٢ مركزا، موزعة بين العاصمة عمان وإربد، وهذه المواقع ستضم السكان العراقيين، ونتيجة لذلك سيكون الوصول إليها أسهل. واعترف بأن الحكومة الأردنية أبدت استعدادها لزيادة عدد المؤسسات الانتخابية بناء على طلب الهيئة المستقلة للانتخابات والحكومة. العراقي (٣٦).

وعلى صعيد الزيارات المتبادلة بين المسؤولين من البلدين، لا يزال المسؤولون العراقيون يزورون الأردن للحديث عن العلاقات المشتركة بينهما. زار نائب رئيس الجمهورية العراقية الدكتور طارق الهاشمي الأردن في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٩ والتقى بملك الأردن، وبحث خلاله الأوضاع السياسية في العراق وتطور الأمور الأمنية. من جانبه، ذكر العاهل الأردني أن العاهل الأردني أشار إلى ما توصلت إليه زيارته الأخيرة للولايات المتحدة فيما يتعلق بمسألة الانسحاب العراقي وتنفيذ اتفاقية الإطار الاستراتيجي الموقعة بين واشنطن وبغداد. بعد ذلك، سافر رئيس الوزراء الأردني السيد نادر الذهبي إلى العراق يوم ٣ أيلول/سبتمبر في إطار زيارة رسمية. وفي عام ٢٠٠٩، كانت الخيمين داخبلاد على رأس وفد كبير ضم العديد من الوزراء والمسؤولين ورجال الأعمال، بالإضافة إلى عدد كبير من الإعلاميين. وخلال هذه المناقشة، أجرى اتصالات مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي. وأكد الذهبي أن توجيهات جلالة الملك تنطلق من مبادئ وأسس متينة تتضمن احترام وحدة البلاد واستقرارها وأهميتها الدولية والإقليمية. كما تناولت المباحثات المواقف السياسية وسبل تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين الطرفين، ودعم العملية السياسية من أجل تمكين العراق من استعادة سمعته العربية والإقليمية والدولية. كما اتفق الطرفان على القرار السريع بشأن معاملة السجناء المدنيين في العراق. كما التقى الذهبي برئيس الجمهورية جلال طالباني في اقليم السليمانية، حيث شرح موقف الملك عبد الله الثاني من معالجة مصابي التفجيرات الارهابية التي حصلت. ولمواجهة بغداد بذلك، أطلق طائرة خاصة لنقلهم إلى مستشفيات العاصمة عمان لتلقي العلاج، وأكد رئيس الوزراء الأردني مكانة بلاده كداعم لاستقرار العراق ووحدته وسلامة أراضيه، دعم عملية المصالحة الوطنية بين كافة المواطنين العراقيين (٣٧).

ولتعزيز موقف الأردن كداعية للتعاون مع كافة القوى السياسية العراقية، قام رئيس المجلس الإسلامي الأعلى عمار الحكيم بزيارة رسمية إلى المملكة الأردنية الهاشمية في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٩. وخلال غيابه، تحدث الحكيم مع وملك الأردن عبد الله الثاني الذي اعترف من جانبه بوقوف الأردن إلى جانب العراق ومشاركته في هذا المسعى. هدف إعادة بناء أمن العراق واستقراره وتمكينه من تجاوز الأوضاع الحرجة التي تمر بها البلاد من أجل توفير وطن آمن ومستقر للعراقيين يلبي رغباتهم ورغباتهم. من جانبه ثمن الحكيم مواقف الدولة الداعمة للعراق حكومة وشعبا والخطوات التي اتخذت لتسهيل إجراءات دخول المواطنين العراقيين إلى الأردن والعيش فيه. كما زار الحكيم خلال هذه الرحلة رئيس مجلس النواب الأردني

عبد الهادي المجالي ورئيس مجلس الأعيان زيد الرفاعي وعدد من المسؤولين والمواطنين الأردنيين. ومن الزيارات الأخرى خلال هذا العام بالذات مرور رئيس مجلس النواب العراقي إياد السامرائي يوم ٢٦ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٩ حيث التقى رئيس مجلس الأعيان طاهر. وبحث المصري ورئيس الوزراء الأردني معهم سبل تعزيز الروابط بينهما. كما وصف الوضع السياسي والأمني في العراق بالتفصيل وطبيعة المجموعات السياسية الجديدة على الساحة والتي من المتوقع أن تشارك في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٠(٣٨). ومن المهم الإشارة إلى أن جميع الزيارات التي تمت بين المسؤولين العراقيين والأردنيين، وكذلك الاجتماعات والمناقشات التي جرت، تظهر درجة مشتركة من الانفتاح والبعد عن أي فكرة عن الحساسية الأردنية تجاه القوى السياسية العراقية. ويعد تكرارها علامة إيجابية على تطور العلاقات بين البلدين، وقد انعكس ذلك خلال عام ٢٠٠٧ وزاد من شيوع العلاقات بين البلدين على كافة الأصعدة، والزيارات التي تمت خلال عام ٢٠٠٧ وعززتها العلاقة بين البلدين من خلال مستوى التشابه العالي بينهما. وعلى الرغم من الاضطرابات والصراعات التي شهدها العراق خلال تلك الفترة، إلا أن البلدين أدركا أن للطرفين مصلحة مشتركة، فعملا على تصحيح الخلافات من خلال هذه الزيارات. وكانت زيارة الملك من أهم زيارات هذا المسعى. ومثلت زيارة عبد الله الثاني إلى العراق عام ٢٠٠٨م، نقطة تحول جديدة في العلاقة بين البلدين وتغييراً في النظرة الأردنية والعربية تجاه بغداد والعملية السياسية في البلاد، فضلاً عن تطور البلاد. وعلى الرغم من بعض العقبات التي نواجهها، لا يزال يتعين علينا أن ننظر في إمكانية التوصل إلى اتفاق إطاري استراتيجي. وبين العراق والحكومة الأميركية، أصبح العراق منخرطاً في تحولات سياسية على المستوى الإقليمي، تجلى ذلك بزيارة رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة إلى بغداد، بعد أسبوع من زيارة العاهل الأردني، هذه المرحلة الثانية. لذلك يحمل عنوان التكيف. الإيجابية مع المبادرات العراقية، ومن متابعتنا المستمرة لعام ٢٠٠٨م، نلاحظ أنها كانت تعج بالمسؤولين من البلدين، الأمر الذي ساهم بدوره في تطوير العلاقة بينهما والتي تجلت بالدرجة الأولى في طبيعة العلاقة بينهما. علاقة..

المبحث الرابع : العلاقات الامنية بين العراق والاردن ٢٠٠٣ – ٢٠١٠م

شهدت الجوانب الأمنية في العلاقات العراقية الأردنية تطوراً كبيراً نتيجة للاستيلاء الأمريكي على العراق، وقد سهّل هذا التطور تنظيم دورات تدريبية لأفراد الأجهزة الأمنية العراقية في الأردن أو التنسيق الأمني المشترك. ولأغراض التدريب، قد يعود التعاون العسكري والأمني بين العراق والأردن إلى العصور السابقة، حيث سيشارك عسكريون عراقيون في دورات تدريبية في الأردن، وسيشارك عسكريون أردنيون في دورات تدريبية في العراق. وهذا الأمر ليس ناشئا عن المناخ السياسي الذي عاشه العراق بعد عام ٢٠٠٣، بل يمكن أن نستنتج أن العراق سبق أن خصص بعثات تدريبية للأردن في العصور السابقة، حيث تمت ثلاث رحلات خلال الأعوام ١٩٥٧–١٩٥٨م. في عام ١٩٥٧م. كما شارك العراقيون في الصراع العربي

الصهيوني خلال الفترة ١٩٤٨-١٩٦٧م، وأعقب ذلك فترة من التعاون والتنسيق بين الأردن والعراقيين. كما تمركزت الطائرات العراقية في الأردن خلال حرب الخليج الأولى من أجل الحفاظ على البلاد. بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، اعتُبر الأردن إحدى المناطق الوحيدة في المنطقة التي شاركت في تدريب أعضاء الأجهزة الأمنية العراقية الجديدة، وكانت هذه الأجهزة عديمة الخبرة إلى حد كبير بعد الاحتلال. وفي هذا المجال، شارك الأردن أيضاً بدور تنظيم برامج تدريبية دولية للراغبين في الالتحاق بالشرطة العراقية، كما أشرف على البرنامج. وتهدف البرامج الأردنية للتدريب والتبادل مع الجيش العراقي إلى مساعدة الجيش العراقي على استعادة الاستقرار. كما أعرب الملك عبد الله عن موافقته على تنظيم برنامج تدريبي لحوالي ٣٠ ألف من أفراد الأمن العراقي على الأراضي الأردنية خلال فترة ثمانية أسابيع تبدأ في ٢٩ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٣ (٣٩) أما بالنسبة للسفير العراقي في عمان سعد جاسم الصادق، -حياني، أشار إلى أن التدريب يأتي ضمن برنامج أكبر يهدف إلى تطوير قدرات الأجهزة الأمنية العراقية ممثلة بالجيش والشرطة، وبالنسبة لحلف شمال الأطلسي والدول الأوروبية فقد اختاروا الأردن كأرض للتدريب بسبب قربه. للعراق والإمكانات المتزايدة في هذا المجال، والتي تم إنشاؤها جميعها في المعسكرات الأردنية.وواجهت حكومة إياد علاوي صعوبات عديدة، ليست أمنية، إذ شهدت تصاعدا كبيرا في الصراع بين الطرفين في البلاد. والتنسيق المكثف بين البلدين فيما يتعلق بمجال النشاط العسكري نتج عن الأجهزة العسكرية والمخابرات والشرطة الأردنية خلال فترة ولاية إياد علاوي كحكومة وفي منتصف عام ٢٠٠٤م، وقع الطرفان وثيقة نصت على تدريب الشرطة العراقية الجديدة في الأردن، فضلا عن تخريج ألف ضابط شرطة عراقي من المدرسة الدولية لتدريب الشرطة في عمان. شارك السفير العراقي عطا عبد الوهاب في حفل التخرج يوم ١٦ سبتمبر ٢٠٠٤م. كما قدم الأردن التدريب لمراقبي الحركة الجوية العراقيين في مقر القوات الجوية. وقد تم التدريب الملكي الأردني في شهر أيار من عام ٢٠٠٤ لتثقيف ١٩ طيارا عراقيا حول قدرات المروحيات في القوات الجوية العراقية من أجل تعزيز التعاون الأمني للبلاد مع الولايات المتحدة. وقال السفير الأمريكي في الأردن ديفيد هيل بحضور وقال القادة العسكريون الأميركيون وقائد القوات الخاصة العراقية التي زارت المملكة الأردنية، "لقد نقلنا البرنامج التدريبي إلى العراق الآن، وأعتقد أن دليل نجاح البرنامج هو أننا تمكنا من نقله هناك." أما وزير الداخلية الأسبق سمير حباشنة، فقد ذكر في تصريحه عن اتفاقية تدريب الشرطة العراقية في الأردن، أن "مدة اتفاقية تدريب الشرطة العراقية في الأردن كانت سنتين، وبلغ عدد المشاركين ٣٢ ألفاً". " وكل ذلك يساهم في تعزيز أمن العراق واستقراره ومكانته، وتعزيز قوته المحلية والإقليمية والدولية (٤١).

وبالنسبة لمجال التعاون الأمني بين العراق والأردن، فقد كان ذلك واضحاً في العلاقة بينهما. ولمتابعة شؤون العراق الأمنية، منح الملك عبد الله وزارتي الداخلية والدفاع العراقيتين في ١٣ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٤. وأشاد الملك باستمرار الارتباط بين البلدين، وأبدى رغبته في تقديم أي مساعدة في هذا المجال. تدريب أفراد

الأمن. والشرطة العراقية (٤٢)، أهم عنصر أمني يمكن مناقشته في هذه العلاقات هو توقيع مذكرة تفاهم بين العراق والأردن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ بين وزيري داخلية البلدين، وتم تشكيل لجان أمنية متعددة يجتمع بشكل دوري عند الضرورة مناقشة القضايا الرئيسية في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ومنع التسلل عبر الحدود ونقل المطلوبين إلى الجهات الأمنية. وتم تنفيذ هذا الاتفاق، وتمكن الجانب الأردني من تقديم معلومات استخباراتية دقيقة للجانب الأمريكي، بالإضافة إلى ملاحقة العراقيين المطلوبين داخل الأردن. وكان غرض الأردن هو مساعدة العسكريين الأميركيين في العراق والحكومة العراقية، فضلا عن التخوف من وجود التنظيمات الإسلامية في البلاد، وتحديدا من الزعيم الأول لتنظيم القاعدة أبو مصعب الزرقاوي الذي اعتبره مصدرا للتنظيم. القلق على النظام السياسي والاستقرار في البلاد (٤٣).

وفي عام ٢٠٠٩ شارك الأردن في الاجتماع السادس لوزراء داخلية الدول المجاورة للعراق. أقيم الحفل في مدينة شرم الشيخ المصرية. وسبق للأردن أن شارك في الاجتماع الثاني للجنة التعاون والتنسيق الأمني الذي عقد في العاصمة السورية دمشق يوم ١٤ نيسان ٢٠٠٨، وكلف هذه اللجنة بتعزيز التعاون. والتنسيق بين الحكومات العرقية وأوطانها فرديا وجماعيا على أساس بروتوكول التعاون الأمني وتفعيل الاتفاقيات الأمنية بين الطرفين. وعلى مستوى التنسيق الأمني، سافر وزير الثقافة العراقي ماهر دلي إلى الأردن في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وسلم حكومته رسالة تتعلق بالاتفاقية الأمنية. وتم التوقيع على ذلك رسميا من قبل الحكومة العراقية والولايات المتحدة كجزء من الاتفاقية، وقال عقب الاجتماع إن الحكومة العراقية ستنقل نفس الرسالة إلى جميع الدول العربية فيما يتعلق بآخر تطورات المحادثات بين الطرفين بشأن المخاوف الأمنية ووجود القوات الأمريكية في العراق. وذكر أيضا أن من أهم ما التزمت به الحكومة العراقية هو النص في الاتفاقية على أنه رغم تضمينها في الاتفاقية عدم السماح للقوات الأمريكية باستخدام الأراضي والأجواء العراقية بما يؤثر سلبا على أمن البلاد. أو السلامة، أستطيع القول إن الارتفاع الأمني في عام ٢٠٠٨ كان سببه في المقام الأول الحكومة على المستوى الداخلي أو من خلال سياستها الخارجية، وهو ما انعكس بشكل إيجابي على التحولات السياسية الكبيرة التي شهدها العراق خلال عام ٢٠٠٨. وتمثل ذلك بافتتاح بعثات دبلوماسية جديدة في العراق. كما حاول العراق نقل الجانب الأردني من المحادثات الأمنية التي جرت مع الحكومة الأمريكية، وتميزت هذه المحادثات بالرغبة في اصطفاف المواقف مع الدول الأخرى في المنطقة. وبما لا يخرج عن المصلحة العامة.

خاتمة

السمة الأساسية للعلاقات العراقية الأردنية هي أنها كانت متباينة وبدأت في التطور بعد الاستيلاء الأمريكي على السلطة في عام ٢٠٠٣. وتركيب نظام سياسي جديد للقيادة، حيث تم إعادة توجيه هذه العلاقات. ورغم ما تردد من تراجع هذه العلاقات في مختلف المجالات المتعلقة برؤية الأردن بشأن النظام السياسي الجديد

في العراق، إلا أن السياسة الخارجية للبلاد أدت إلى نتائج إيجابية في معالجة بعض المخاوف العربية بشأن عملية التغيير. وفي العراق، إلى جانب الاقتراح بضرورة مشاركة الدول العربية بما يساعد على زيادة والحفاظ على الاستقرار السياسي والأمني في البلاد. وعلى الصعيد الأمني، تم توثيق الزيادات الكبيرة في العلاقات بين البلدين بعد عام ٢٠٠٣ من خلال الدورات التدريبية التي نظمت لأفراد الأجهزة الأمنية العراقية في الأردن. وبموجب الاتفاقيات التي تم توقيعها مع الأردن والولايات المتحدة والدول الأخرى المعنية، تم التأكيد أيضًا على غرض زيادة الأمن والاستقرار في العراق وتطوير العلاقة مع الولايات المتحدة، فضلاً عن تعزيز التعاون العسكري بين القوات العراقية والأردنية. ..

هوامش الدراسة :

١- فواز موفق ذنون ، النفط في العلاقات العراقية – الاردنية ١٩٨٢ – ٢٠٠٧ ، الندوة العلمية رقم ٢٥ الموسومة " علاقات العراق الاقتصادية بدول الجوار وامكانية تطويرها ٢٨ اذار ٢٠٠٧م ، (الموصل ٢٠٠٧) ، ص ١٠ – ١١ .

٢- رائد فوزي ، محددات السياسة الاردنية تجاه العراق ومخاوفها ازاء الانسحاب الاميركي ، منشور على الرابط التالي : www.airssforum.com بتأريخ ١٢ ايلول ٢٠١٠م .

٣- عبد الستار هادي عبيد الجنابي ، العملية السياسية في العراق بعد الاحتلال الاميركي واثرها على الداخل العراقي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، (القاهرة ، ٢٠٠٨) ، ص ١٩٩ .

٤- صحيفة المستقبل ، ٢٦ اب ٢٠٠٣م .

٥- فواز موفق ذنون ، المصدر السابق ، ص ١٢ .

٦- مازن الياسري ، العراق والمجتمع الدولي والعهد ، د٠ط ، دار السلام ، (بيروت ، ٢٠١٠) ، ص ٢٢٧ .

٧- غانم محمد صالح ، التطورات السياسية في العراق واحتمالات المستقبل ، مجلة الدبلوماسي الاردني ، العدد ٨٩ ، المجلد الاول ، ٢٠٠٨ ، ص ٩٢ .

٨- فواز موفق ذنون ، المصدر السابق ، ص ١٤ .

٩- المصدر نفسه ، ص ١٥ .

١٠- عطا عبد الوهاب ، سيرة عمل سياسي بغداد – عمّان ٢٠٠٣ – ٢٠٠٦ ، د٠ط ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، (عمّان ، ٢٠٠٨) ، ص ٦٨ .

١١- اروى عطا فضيل المناصير ، تأثير الازمة العراقية على التغيرات السياسية والاقتصادية والامنية لدول الجوار الاقليمي – دراسة حالة الاردن ٢٠٠٣ – ٢٠٠٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (الجامعة الاردنية ، ٢٠٠٧) ، ص ٧٧ .

١٢- فواز موفق ذنون ، ردود الافعال العربية والاقليمية والدولية حيال نتائج الانتخابات العراقية ، نشرة متابعات اقليمية ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، (العراق ، ٢٠٠٥) ، ص ٨ .

١٣- عبد الستار هادي عبيد الجنابي ، المصدر السابق ، ص ١٩٩ .

١٤- فواز موفق ذنون ، النفط في العلاقات العراقية – الاردنية ... ، المصدر السابق ، ص ١٣ .

١٥- وكالة الانباء الاردنية – بترا – ١٣ اذار ٢٠٠٥ .

١٦- احمد مفارجة ، العلاقات الاردنية – العراقية بعد الحرب الانجلو اميركية على العراق ، د٠ط ، د٠ن ، (عمّان ، ٢٠٠٩) ، ص ٢ .

١٧- موقع ايلاف الالكتروني ، ٨ ايار ٢٠٠٥ .

١٨- عبد الستار هادي عبيد الجنابي ، المصدر السابق ص ٢٠٠ ؛ الموقع الرسمي لمجلس الوزراء الاردني ، ١١ ايلول ٢٠٠٥ .

١٩- الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الاردنية ، ١٦ تشرين الاول ٢٠٠٥ .

٢٠- فواز موفق ذنون ، النفط في العلاقات العراقية – الاردنية ... ، المصدر السابق ، ص ١٤ .

٢١- احمد مفارجة ، المصدر السابق ، ص ٣ .

٢٢- فواز موفق ذنون ، النفط في العلاقات العراقية – الاردنية ... ، المصدر السابق ، ص ١٣ – ١٤ .

٢٣- المصدر ننفسه ، ص ١٥ .

٢٤- فاتن محمد اللوزي ، السياسة الخارجية الاردنية تجاه ازمة الخليج الثالثة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (الجامعة الاردنية ، ٢٠٠٨) ، عمّان ، ص ١٢٥ .

٢٥- صحيفة الرأي الاردنية ، ٢٧ تموز ٢٠٠٦ .

٢٦- وكالة الانباء الاردنية – بترا – ١٧ حزيران ٢٠٠٦ .

٢٧- تقرير وزارة الخارجية العراقية ، ٢٠٠٦ .

٢٨- فواز موفق ذنون ، النفط في العلاقات العراقية – الاردنية ... ، المصدر السابق ، ص ١٧ .

٢٩- وكالة الانباء الاردنية – بترا – ٢ اذار ٢٠٠٧ .

٣٠- التقرير السنوي للسفارة العراقية في العاصمة الاردنية عمّان ، ٢٠٠٧ .

٣١- حبيب جابر جابر ، العراق والمحيط العربي – مدخل لإعادة ترتيب الاوراق ، ١٦ اذار ٢٠١٠ ، منشور على الرابط التالي : www.aawsat.com .
٣٢- التقرير السنوي للسفارة العراقية في العاصمة عمّان ، ٢٠٠٨ .
٣٣- صحيفة السفير اللبنانية ، ٢١ حزيران ٢٠٠٦ .
٣٤- شيماء معروف فرحان ، تطورات العلاقات العراقية – العربية خلال عام ٢٠٠٨ ، د٠ط ، د٠ن ، (بغداد ، ٢٠٠٨) ، ص ١٩ .
٣٥- التقرير السنوي للسفارة العراقية في عمّان ، ٢٠٠٨ .
٣٦- صحيفة الدستور الاردنية ، ٧ شباط ٢٠١٠ .
٣٧- كتاب السفارة العراقية في عمّان ، ٩ ايلول ٢٠٠٨ .
٣٨- كتاب السفارة العراقية في عمّان ، ٣١ كانون الاول ٢٠٠٩ .
٣٩- فاتن محمد اللوزي ، المصدر السابق ، ص ٩٩ .
٤٠- الموقع الرسمي للدكتور اياد علاوي رئيس الوزراء لعراقي السابق .
٤١- موقع اون لاين الالكتروني ، ٢٠١٠ ؛ صحيفة الشرق الاوسط اللبنانية ، ٢٤ شباط ٢٠٠٦ .
٤٢- فاتن محمد اللوزي ، المصدر السابق ، ص ١١٣ .
٤٣- سداد مولود سبع ، العلاقات العراقية – الاردنية دوافع البقاء والاستمرار ، نشرة اوراق دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، (بغداد ، ٢٠٠٩) ، ص ١٥ .
٤٤- محمد ابو رمان ، الاردن والعراق الاحتواء مقابل الفوضى ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٧٢ ، (نيسان – حزيران ، ٢٠٠٨) ، ص ١٤٥ – ١٥٠ .

Research margins :

1- Fawaz Muwaffaq Dhonon, "Oil in Iraqi-Jordanian Relations 1982-2007," Proceedings of the 25th Scientific Conference on "Iraq's Economic Relations with Neighboring Countries and the Possibility of Developing Them," March 28, 2007, Mosul, Iraq, pp. 10-11.

2- Raed Fawzi, "Determinants of Jordanian Policy towards Iraq and Its Concerns About the American Withdrawal," published at the following link: on September 12, 2010.

3- Abdul Sattar Hadi Obaid al-Janabi, "The Political Process in Iraq after the American Occupation and Its Impact on the Iraqi Interior," Unpublished Master's Thesis, Arab Research and Studies Institute, Cairo, Egypt, 2008, p. 199.

4- Al-Mustaqbal newspaper, August 26, 2003.

5- Fawaz Muwaffaq Dhonon, "The Source Above," p. 12.

6- Mazen al-Yasiry, "Iraq and the International Community and the Covenant," 1st ed., Dar al-Salam, Beirut, Lebanon, 2010, p. 227.

7- Ghanim Mohammed Saleh, "Political Developments in Iraq and Future Prospects," Jordan Diplomat magazine, no. 89, vol. 1, 2008, p. 92.

8- Fawaz Muwaffaq Dhonon, "The Source Above," p. 14.

9- The Same Source, p. 15.
10-Attwa Abdel Wahab, Biography of a Political Career Baghdad-Amman 2003-2006, 1st ed., Arab Institution for Studies and Publishing, (Amman, 2008), p. 68.

11- Arwa Atta Fadhil Al-Manaseer, The Impact of the Iraqi Crisis on the Political, Economic, and Security Changes of Neighboring Countries - A Case Study of Jordan 2003-2005, Unpublished Master's Thesis, (Jordan University, 2007), p. 77.

12- Fawaz Muwaffaq Dhonon, Arab, Regional, and International Reactions to the Results of the Iraqi Elections, Regional Monitoring Bulletin, Regional Studies Center, University of Mosul, (Iraq, 2005), p. 8.

13- Abdul Sattar Hadi Obaid al-Janabi, The Source Above, p. 199.

14- Fawaz Muwaffaq Dhonon, Oil in Iraqi-Jordanian Relations ..., The Source Above, p. 13.

15- Jordan News Agency - Petra - March 13, 2005.

16- Ahmed Mufarja, Jordanian-Iraqi Relations after the Anglo-American War on Iraq, 1st ed., no publisher, (Amman, 2009), p. 2.

17- Elaph electronic site, May 8, 2005.

18- Abdul Sattar Hadi Obaid al-Janabi, The Source Above, p. 200; Official website of the Jordanian Council of Ministers, September 11, 2005.

19- Official website of the Jordanian Ministry of Foreign Affairs, October 16, 2005.

20- Fawaz Muwaffaq Dhonon, Oil in Iraqi-Jordanian Relations ..., The Source Above, p. 14.

21- Ahmed Mufarja, The Source Above, p. 3.

22- Fawaz Muwaffaq Dhonon, Oil
23- The same source, p. 15.

The same source, p. 15.

24- Faten Mohammed Al-Lawzi, Jordanian Foreign Policy towards the Third Gulf Crisis 2003-2008, Unpublished Master's Thesis, (University of Jordan, 2008), Amman, p. 125.

25- Jordanian newspaper Al-Ra'i, July 27, 2006.

26- Jordan News Agency - Petra - June 17, 2006.

27- Report of the Iraqi Ministry of Foreign Affairs, 2006.

28- Fawaz Muwaffaq Dhonon, Oil in Iraqi-Jordanian Relations ..., the source above, p. 17.

29- Jordan News Agency - Petra - March 2, 2007.

30- Annual Report of the Iraqi Embassy in the Jordanian capital, Amman, 2007.

31- Habib Jaber Jaber, Iraq and the Arab Ocean - An Introduction to Reordering the Cards, March 16, 2010, published at the following link:

32- Annual Report of the Iraqi Embassy in the capital, Amman, 2008.

33- Lebanese newspaper Al-Safir, June 21, 2006.
34- Shaima Ma'rouf Farhan, Developments in Iraqi-Arab Relations During 2008, 1st ed., no publisher, (Baghdad, 2008), p. 19.

35- Annual Report of the Iraqi Embassy in Amman, 2008.

36- Jordanian newspaper Al-Dustour, February 7, 2010.

37- Book of the Iraqi Embassy in Amman, September 9, 2008.

38- Book of the Iraqi Embassy in Amman, December 31, 2009.

39- Faten Mohammed Al-Lawzi, The Source Above, p. 99.

40- Official website of Dr. Iyad Allawi, former Iraqi Prime Minister.

41- Online website, 2010; Lebanese newspaper Al-Sharq Al-Awsat, February 24, 2006.

42- Faten Mohammed Al-Lawzi, The Source Above, p. 113.

43- Sadd Mowaloud Saba', Iraqi-Jordanian Relations, Motives for Survival and Continuity, Journal of International Papers, Center for International Studies, University of Baghdad, (Baghdad, 2009), p. 15.

44- Muhammad Abu Rman, Jordan and Iraq, Containment versus Chaos, International Politics Magazine, Issue 172, (April-June, 2008), pp. 145-150.